السكة الحديدية بين جرجا والخرطوم

لجناب المسيو برونت المدير الفرنسوي في مصلحة السكة الحديدية المصرية

تابع ما قبله

ينتضي ان نفرض ان الخلاصة المذكورة آنفًا قد قبلت لكي نطّرد نفحص مسألة مد السكة الحديديّة الى ما وراء جرجا والاتفاق عليها من ايراداتها ثم نستخرج نتائج ذلك . وقد عُلم ان السكة بين جرجا واصوان لا تأتي من نفسها بدخل كافٍ اذا صرف النظر عن البضائع التي تنقل عليها من السودان ولذلك يجب ان تنشأ باشد ما يمكن من الاقتصاد فتمتد خارج الاراضي التي لا تزرع الآن اي في الاراضي التي لا يغمرها النيل وقت فيضانهِ الاّ نادرًا وهي قابلة للاصلاح اذا وافتها المياه بالراحة . وستكون اعمال الردم غير مهمّة اذ يكفي اخذ التراب من جانب الخط فيكون منهُ جسر للسكة ويبقى مكانهُ ترعة . ويلزم انشاء قنطرة صغيرة في اصوان لتمكين المراكب من اجتياز الشلال فينتج عنها ان سطح الماء يرتفع في غير زمن الفيضان ويثبت على ارتفاع واحد فتكون هناك محطة للسكة الحديديّة حيث تنقل البضائع من مركباتها الى المراكب بنفقة غير كثيرة وتكون هذه القنطرة واسطة لتوزيع المياه اذا اريد جرها صيفًا الى الاراضي التي على ضفتي النيل . ونتج ممّا تقدم ان انشاء هذا الخط سيدعو الى انشاء قنطرة لتوزيع المياه في اصوان وترعة تمتد معهُ الى جرجا وذلك بدون نفقات جديدة غير ما يلزم لانشاء الخط ومن ذلك دخل يقوم باجراء العمليات المقدرة بمبلغ ثلاثة ملايين واربع مئة الف جنيه لان الترعة تمرّ على اراضٍ تروى الآن من الحياض وعلى اراضٍ اخرى لا تروى الآن بالراحة وهي إمّا ملكٌ للحكومة واما ملك للاهالي . أما الاراضي التي للحكومة فلا نعلم كم تساوي الآن واما اذا وافتها المياه بالراحة سهُل ربط مالٍ على الفدان منها من ١٢٠ غرشًا الى ١٥٠ وسهل وجود من يشتري الفدان منها بمئة وخمسين غرشًا الى ١٨٠ غرشًا يدفع ذلك سنويًا مدة عشر سنين خلا المال المربوط عليها وهذا بمثابة ما لو باعت الفدان منها بعشرة جنيهات مصريّة وقبضت الثمن نقدًا . واذا فرضنا انهُ يوجد ثلاثون الف فدان من هذا القبيل فدخل الحكومة السنوي منها من مالها وثمنها نحو تسع مئة الف جنيه على مدة عشر سنوات . هذا من جهة اراضي الحكومة اما اراضي الاهالي فان حاصلاتها الآن قليلة جدًا واصحابها يبادرون الى دفع مئة وخمسين غرشًا عن كل فدان للحصول على ماء يروونهُ بهِ بالراحة فاذا فرضنا ان هذه الاراضي تبلغ

اربعين الف فدان فيكون الدخل منها ستين الف جنيه في السنة ومجموع ذلك في عشر سنوات ستمئة الف جنيه

هذا وهناك باب آخر للربح الوافر من انشاء هذه الترعة عدا ما ذكر وذلك ان الزراعة في الوجه القبلي هي غالبًا زراعة شتويَّة والاراضي تروى بتخزين المياه في الحياض ثم اجرائها عليها ولا يستثنى من ذلك الاَّ الاراضي الَّتي على النيل او على الترعة الابرهيميَّة فانها تزرع زراعة صيفيَّة ايضًا . اما الوجه البحري فغالب زراعته صيفيٌّ فيحسن توسيع نطاق الزراعة الصيفيَّة في الوجه القبلي ايضًا لان منها دخلاً كبيرًا جدًّا . ومعلوم ان الزارع المصري لا يسمد ارضه الاَّ قليلاً فالزراعة الصيفيَّة تضعف الارض . ويذهب جمهور الزارعين الى انهُ يقتضي ترتيب الزراعة حتى تزرع الارض زراعة شتويَّة سنتين متواليتين ثم تزرع زراعة صيفيَّة في السنة الثالثة حتى لا تضعف وهذا الاسلوب يمكن اتباعهُ في الوجه القبلي

ولا شك ان الزارعين في الوجه القبلي يدفعون شيئًا معلومًا عن كل فدان يزرعونهُ قطنًا او قصبًا مقابل المياه الَّتي يأخذونها بالراحة وهذا سبيل آخر للدخل الوافر . ومما يجب اعتبارهُ ان المال المربوط على الاطيان في القطر المصري هو بالنسبة الى ما تعطاه من الماء فالاراضي الَّتي تروى الآن بمياه الحياض لا يتأخر اصحابها عن دفع مال آخر اذا امكن ارواءها لم صيفًا ايضًا فان اصحاب الاراضي الَّتي في الوجه البحري يدفعون مال الحكومة عن المياه الَّتي تعطى لهم ويدفعون ايضًا ثمن المياه الَّتي ترفعها الآلات البخاريَّة فالفدان الذي يزرع قطنًا مثلاً تبلغ نفقة ريهِ ثمن قنطار من قطنهِ

فاذا وجد ١٦٥ الف فدان على طول ذلك الخط وتلك الترعة وفرضنا انها قسمت الى اقسام كلٍّ منها ثلاثة افدنة وثلث فدان فتعاقب الزرع يسمح بان يزرع منها فدان واحد كل سنة زراعة صيفيَّة . وكل مالك لا يتأخر عن دفع ١٢٠ غرشًا الى ١٥٠ غرشًا في السنة لاجل هذه المياه فيكون الحاصل من ذلك سبعين الف جنيه في السنة او سبع مئة الف جنيه في عشر سنوات واذا اضفنا ذلك الى المبلغين المذكورين آنفًا وقدرهما ٩٠٠ الف جنيه و ٦٠٠ الف جنيه صار مجموع الدخل مليونين و ٢٠٠ الف جنيه . وبعد العشر السنين الاولى يكون الدخل السنوي ثابتًا ومقدارهُ ٢٢٠ الف جنيه وهذا الدخل كافٍ لاتمام الاعمال الَّتي يراد اتمامها بدون اقتراض مال او ضرب ضرائب جديدة ويتيسَّر اتمام هذه الاعمال في مدة اثنتي عشرة سنة الى اربع عشرة سنة . هذا ناهيك عن انهُ يمكن استخدام هذه المياه لمنافع اخرى فيكون منها دخل آخر فان في النيوم وفي الوجه

البحري اراضي اخرى تستدعي الاصلاح فلو كانت الترعة النوبارية مثلاً مستوفية المياه لامكن الحصول على ارباح طائلة من الاماكن التي تمرُّ فيها . وغاية ما نقدِّم انه يمكن زيادة المياه المرتفعة حتى يجري منها ثلاثون مترًا مكعبًا في الساعة مدة الاشهر الخمسة التي تسقى فيها الارض زمن هبوط النيل وهذا يعدل مليونين وخمس مئة الف من الامتار المكعبة في اليوم اي عشر المقدار الذي توزعهُ القناطر الخيرية الآن على جميع الوجه البحري . وعلى الحكومة ان تحدد كيفيَّة الانتفاع بتلك المياه والربح منها فلا نطيل الشرح في ذلك

ثم ان المياه اللازمة لري الاطيان قد لا تكون كافية حتى ولا لزراعة الوجه البحري ففي سنة ١٨٨٩ كان يلزم ان يرد ٢٥ مليون متر مكعَّب الى القناطر الخيريَّة فلم يأتها سوى ١٥ الى ١٧ مليونًا وقد قلنا سابقًا اننا وجدنا بالامتحان في الجزيرة وإمبابه انهُ لم يجرِ من المياه في الثانية سوى ١٦٨ مترًا مكعبًا . ويمكننا ان نثبت انهُ في السنين القليلة الماء ينقص الوارد الى القناطر الخيريَّة ما ينيف على مئة متر مكعب في الثانية اي عشرة ملايين من الامتار المكعبة في اليوم فلا يسوغ اذًا حرمان الوجه البحري من شيء من الماء الوارد اليهِ بل يلزم ان يزاد مائهُ . فاذا اريد زرع الزراعة الصيفيَّة في الوجه القبلي وجب ان توجد لهُ مياه أخرى غير موجودة الآن وذلك على معدَّل ٢٢ او ٢٥ مترًا مكعبًا لكل فدان يزرع قطنًا او قصبًا . اما المياه الزائدة التي تصرف من الحياض مدة فيضان النيل فلا تبلغ سوى ثمانية امتار عن كل فدان وتسحب بالآلات البخاريَّة ويلزم لها من عشرين الى ثلاثة غروش نفقةً عن كل فدان سنويًّا . وهذه الآلات تستخدم ايضًا لادارة محالج القطن والمطاحن والمعاصر وآلات الدراسة الخ فلا تخفى والحالة هذه اهميَّة انشاء حياض في جهات النيل الاعلى لخزن المياه والانتفاع بها في زراعات جديدة في الوجهين القبلي والبحري وفي استبدال الزراعة الشتويَّة بزراعة صيفيَّة في الوجه القبلي [1]

وبناء القناطر يجب ان يكون على اسلوب يسمح بتنظيف حياض التخزين بواسطة طرد المياه منها كل سنتين او ثلاث سنوات حتى لا يبقى فيها شيء من الرواسب وبذلك لا تحرم الزراعة من الطمي ولا تردم الحياض

وفي بعض الاحوال يمكن وضع الهويسات في تلك القناطر على نسق آخر يسمح بتعليمها لمرور المراكب وقت نزول المياه وتخفيضها وقت الفيضان وقد تكون هاتان الطريقتان

(١) ان مسئلة الحياض واهميتها للبلاد قد أوضحت مرارًا باسهاب ولا سيما في تقرير المسيو ده لامورت فلا حاجة لنا الآن لاعادة الكلام في مسائل اشغلت كثيرين في القطر المصري

اقرب الطرق لحل هذه المسئلة

اما الطرق التي يجب اتباعها لاجراء الاعمال الاولى التي تأتي بالدخل المذكور بدون قرض ولا ضرب ضريبة فهي ان يباشر حالاً بالاعمال الآتية

اولاً انشاء سكة حديدية من جرجا الى قنا مسافة ٥٥ ميلاً

ثانياً ردم جسور واعمال صناعية للسكك الحديدية بين قنا واصوان مع حفر ترعة بجانبها ما عدا بعض الجهات

ثالثاً انشاء قنطرة تنقل بواسطتها البضائع من مركبات السكة الحديدية الى المراكب في اصوان وهذه القنطرة تصلح ايضاً لتوزيع المياه ويكون ارتفاعها من ٦ الى ٧ امتار

رابعاً انشاء حوض يسع اربع مئة مليون متر مكعب لتخزين المياه اللازمة للزراعة الصيفية مدة خمسة اشهر في زمن نزول النيل وهذا المقدار كاف للمدة المذكورة اذ مساحة الاراضي التي تحتاج الى ذلك في اقل من مئة الف فدان

وهاك تقدير النفقات

جنيه مصري	
١٦٠٠٠٠	لانشاء حياض لتخزين المياه
٠٦٠٠٠٠	لقنطرة اصوان
٣٥٠٠٠٠	لردم جسور الخط بين اصوان وجرجا
٠٣٠٠٠٠	للخط بين جرجا وقنا
٦٠٠٠٠٠	المجموع

وهذه هي الايرادات التي ينتظر الحصول عليها لابناء هذه النفقات

اولاً ايراد فرع قنا وحده وسيكون ٢٥٠٠ جنيه مصري كما قلنا سابقاً واذا اضفنا الى ذلك ما ترجحه الخطوط التي قبلها بواسطته بلغ الايراد ١٥٠٠٠ جنيه

ثانياً يحصل من بيع الاراضي الجديدة والمياه الصيفية ٢٢٠ الف جنيه وبما ان النفقات ستبلغ ٦٠ الف جنيه فيكفي ان يخصص مبلغ ٣٦ الف جنيه سنوياً للانفاق على العمليات التي يعملها المقاولون بحسب ما تقدم ومن ثم يظهر انه مع التدبير يمكن اجراء العمليات الاولى بدون خلل في دخل السكة الحديدية وبدون قرض جديد او ضرائب جديدة

هذا واننا لم ننظر حتى الآن الا الى الدخل الذي يمكن الحصول عليه لاجل اتمام العمليات التي نحن بصددها اي مد السكة الحديدية والملاحة في النيل حتى الخرطوم

واما اذا اشتركت الحكومة مع مصلحة السكة الحديديّة في انشاء القناطر وحفر الترعة الجانبيّة فيمكن ان يكون لها من ذلك دخل كبير تزيد به ثروتها وتخفف الضرائب في الوجهين القبلي والبحري وعلى ذلك يكون تقدير العمليات على هذه الصورة

(١) انشاء قناطر فوق اصوان لتخزين مليار و ٤٠٠ مليون متر مكعب من المياه ونفقات ذلك ٤٠٠٠٠٠ جنيه

(٢) انشاء قنطرة اخرى في اصوان لنقل البضائع من المركبات الى المراكب وتوزيع المياه ٦٠٠٠٠ »

(٣) انشاء خط حديدي وترعة واسعة بجانبه ٤٥٠٠٠٠ »

(٤) ثمن الخطوط الحديديّة اللازمة ٣٠٠٠٠٠ »

الجملة ٩٤٠٠٠٠ »

وبذلك تكون مصلحة السكة الحديديّة قد اوجدت خطًّا حديديًّا من جرجا الى قنا مستعدًّا للخدمة وترعة بجانبه . يجري فيها من ٥٠ الى ٦٠ مترًا مكعبًا من المياه في الثانية . ومن ٤٠٠ الى ٥٠٠ مليون متر مكعب للري وقنطرة في اصوان لنقل البضائع وترعة بموازنة الجسور من بداءة الخط

وتكون الحكومة قد كسبت مليار متر مكعب من المياه المخزونة للري والقنطرة المذكورة التي تسهل توزيع المياه والترعة التي تنتفع منها الحكومة قدر ما تنتفع منها مصلحة السكة الحديديّة . وفي هذه الاحوال يقتضي ان تحمل الحكومة ثلثي نفقات قنطرة اصوان وحوضها ومقدار ذلك ٢٠٦٠٠٠ جنيه وثلث نفقات الترعة وقدرهُ ١٥٠٠٠٠ جنيه والجملة ٤٥٦٠٠٠ وذلك يقارب نصف مجموع النفقات كلها فيقتضي ان كلًّا من الحكومة ومصلحة السكة الحديديّة يتحمّل نصف النفقة تمامًا اي ٤٧٠ الف جنيه ويكون القسط السنوي على كلٍّ منها ٢٨٢٠٠ جنيه فقط وهذا يوفى بسهولة من بيع المياه والاراضي كما تقدّم اذا كلفت مصلحة سكة الحديد بالنفقة كلها . وللحكومة ان تختار الاسلوب الذي يناسبها

وليس من غرضنا ان نشرح بالتفصيل مقدار الارباح التي تنالها الحكومة من هذا الاسلوب الاخير وحسبنا ان نشير الى ان مصلحة السكة الحديديّة تكسب من نصف كميّة المياه التي تكون تحت تصرُّف الحكومة ٢٢ الف جنيه فيمكننا ان نقدر ربح الحكومة من هذه المياه كلها باربع مئة واربعين الف جنيه في السنة وهذا يمكّنها من تخفيف الاموال عن الاراضي

وقد بحثنا البحث المدقق عن كل القضايا التي بنينا عليها رأينا هذا ولكننا لا نضمن

صحتها تمامًا فيلزم اذًا المبادرة الى فحص هذه المسئلة بالتدقيق التام وعمل المقايسات الابتدائية لتحقيق مقدار النفقة والدخل ويمكن اتمام هذا الفحص باشتراك مصلحتي سكة الحديد والري لان لكليهما منفعة كبيرة من هذا العمل المهم

وبناء على ذلك نطلب ان تصرّح الحكومة باجراء هذا الفحص حالاً ومصلحة السكة الحديد تقوم بما يصيبها من نفقة هذا الفحص من الاربعة في المئة الناتجة من امتداد الفروع الحديدية ومقدار هذه النفقة من الفي جنيه الى ثلاثة آلاف

الصوم الطويل والموت جوعًا

لم يبرح من بال قرّاء المقتطف الكرام ان الدكتور تنر نزيل اميركا صام منذ عشر سنوات اربعين يومًا بلياليها لم يأكل فيها طعامًا. ثم تلاهُ الدكتور كرسكوم فصام في السنة التالية خمسةً واربعين يومًا لم يذق في اثنائها الاّ الماء وكان ثقله حينما ابتدأ في الصوم نحو ١٩٧ ليبرة فصار بعد الصوم نحو ١٤٧ ليبرة وقد جرى مرلتي مجراهما فاكل وزّة سمينة بعظامها وصام بعدها خمسين يومًا بلياليها ولم ينقص وزنهُ في هذه المدة الاّ ٢٧ في المئة ولما افطر رئس المائدة التي أُولمت اكرامًا له

واحوال هؤلاء الثلاثة لا تنفق لكل من صام زمانًا طويلاً لانهم لم يكونوا مضطرين الى الصوم بل كان الطعام طوع امرهم في كل حين فكان بالهم مطمئنًا من هذا القبيل ولذلك لم تنهك قواهم العصبيّة كما تنهك لو كان بالهم مشغولاً ويؤيد هذا ان الدكتور تنر اتُّهم مرّةً وهو صائم بانهُ يأكل خلسة فانشغل بالهُ وزاد انحلال دماغهِ حالاً ولو لم يتدارك الاطباء امرهُ لاضطرّ الى الافطار قبل تمة ايام الصوم او مات عياء. وكان دهنهم كافيًا لتوليد الحرارة اللازمة كل مدة الصيام ولم تجهد عضلاتهم بالعمل فلم يخلُ منها الاّ ما يلزم عن حركات اعضائهم في اتمام وظائفها بخلاف الذين تنكسر بهم السفن في قلب البحار او يتيهون في المناوز والقفار او تنسدُّ عليهم ابواب المناجم وهم في جوف الارض فانهم يعيون في التخلّص من الورطة التي وقعوا فيها وتذوب نفوسهم من القنوط وتوقّع الهلكة

ذكر بعضهم ان قومًا تاهوا في ارض مغطاة بالجليد مدة سبعة عشر يومًا لم يجدوا فيها شيئًا يتبلّغون بهِ الاّ الماء كانوا يذيبونهُ من الجليد ويشربونهُ فلما وُجدوا كانت جلودهم لاصقة بعظامهم وعيونهم غائرة في محاجرها والسنتهم سوداء ورائحتهم خبيثة ووجوههم